

Distr.: General
30 August 2002
Arabic
Original: English

مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢



البند ٨ من جدول الأعمال

الأحداث التشاركية

عروض موجزة عن الأحداث التشاركية

مذكرة من الأمانة العامة

إضافة

الجلسة العامة التشاركية بشأن التنفيذ الإقليمي

الخميس، ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٢ بعد الظهر

عقدت الجلسة العامة المعنية بالتنفيذ الإقليمي وأدلى فيها الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية للأمم المتحدة ببيانات موجزة طرّقوا فيها مواضيع: القضاء على الفقر والتنمية المستدامة؛ وتمويل التنمية المستدامة؛ والموارد الطبيعية والتنمية المستدامة؛ وإدراج البيئة والتنمية المستدامة في عملية صنع القرار؛ والتجارة والاستثمار والعولمة في سياق التنمية المستدامة.

وأدلى بعد ذلك ببيانات أعضاء فريق مناقشة متألف من ممثلين للمركز الدولي للبيئة والتنمية، وصندوق البيئة الأمازوني، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومجلس أوروبا، والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة. وأجرى بعد ذلك حوار تفاعلي فيما بين ممثلي الحكومات والاختصاصيين المستشارين من المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة؛ ومصرف التنمية الأفريقي؛ ومنظمة المرأة والبيئة والتنمية؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ ومصرف التنمية الآسيوي؛ والبرنامج البيئي التعاوني بجنوب آسيا؛ والسلطة البيئية الفلسطينية؛ ومبادرة البنات البيئية لأبوظبي؛ ووزراء بلجيكا وجورجيا وكرواتيا الذين مثل كل منهم منطقتهم دون الإقليمية. وأدار المناقشة السيد غوستاف سبيث الأستاذ بجامعة يال والمدير السابق لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

موجز

لم ينفك التنفيذ الإقليمي يزداد أهمية منذ مؤتمر قمة ريو. وتكتسي عدة قضايا اقتصادية واجتماعية وبيئية، بما فيها التجارة والمالية، والتخفيف من أثر الكوارث الطبيعية، والإدارة المتكاملة لأحواض الأنهار، وإدارة النفايات، طابعا عابرا للحدود يحكم طبيعتها ولا يمكن معالجتها على الصعيد الوطني وحده. وتقيم الإجراءات المتخذة على المستوى الإقليمي أو دون الإقليمي صلة بين الحقائق الوطنية

والأولويات العالمية في حين تعالج أيضا مجالات اهتمام مشتركة ومصالح مشتركة مرتبطة بالقرب جغرافيا، والتجانس النسبي، والتاريخ المشترك. وتمنح المجموعات الإقليمية صوتا جماعيا للبلدان الأصغر حجما كما تمكنها بواسطة الشبكات الإقليمية من قدر أكبر من التكافؤ داخل النظام العالمي.

وتتمتع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة والمؤسسات الإقليمية الأخرى بامتيازات استراتيجية في أداء عدد من الوظائف، منها:

- تعزيز الشراكات الإقليمية والتعاون الإقليمي من خلال الشراكات الشاملة للتخصصات والمشاركة بين القطاعات؛
- توفير منبر للحوار الشامل للقطاعات وفيما بين أصحاب المصلحة المتعددين على الصعيد الإقليمي، ولا سيما في إطار التحضير للمفاوضات والاتفاقيات العالمية؛
- العمل بمثابة خلايا تفكير والاضطلاع بالتحاليل للمشاكل العابرة للحدود المتصلة بالبيئة والتنمية المستدامة؛
- دعم جهود بناء القدرات وتبادل المعلومات على الصعيد الإقليمي؛
- رصد وتقييم التقدم المحرز بما في ذلك التقدم في متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة.

وبالرغم من هذه الأدوار المحتملة للمؤسسات الإقليمية، فإنه من الهام تذكّر أن فعالية تلك المؤسسات تتوقف على الدعم

المتواصل من الدول الأعضاء في كل منها.

وأثير عدد من القضايا فيما يتصل بالمواضيع الخمسة التي قدمتها اللجان الإقليمية:

- إلى جانب زيادة الدعم لتوحي نهج إقليمي، يجب أيضا وضع إطار واضح للتأكد من أن فوائد هذا النهج ستصل إلى الشعب عامة. ومن الأساسي في هذا الصدد تمكين المرأة والسكان الأصليين والفئات الضعيفة الأخرى من المشاركة في عمليات الحوار بشأن السياسات وفي اتخاذ القرار. وعلى سبيل المثال، فإن خطة العمل من أجل المرأة، التي تم وضعها حديثا، تمشيا مع الأهداف الإنمائية للألفية، ستمكن المرأة في كل منطقة من رصد الإجراءات المتخذة للتنفيذ.
- وتطرح إدارة الموارد الطبيعية واستخدامها بإنصاف تحديات عابرة للحدود لا يمكن التصدي لها إلا على الصعيد الإقليمي أو دون الإقليمي، من خلال استراتيجيات مشتركة ومتكاملة، وإدارة النظم الإيكولوجية الإقليمية، وأحواض الأنهار، ونظم المياه المشتركة، والبحار الإقليمية، وتنقل المواد الخطرة.
- ويتطلب صنع القرار السليم بيانات صحيحة بقدر أكبر من مصادر محلية ووطنية وإقليمية. وتمثل مبادرة البيانات الإقليمية في أبو ظبي مثالا لبناء القدرات على الصعيد الإقليمي لجمع البيانات وتحليلها ونشرها. ومن الأساسي إقامة شبكات معرفة للبحث والابتكار العلميين.
- ازداد الوعي داخل القطاع الخاص بأهمية قضايا التنمية المستدامة. بيد أنه يتعين معالجة مفهوم الأرباح لكي تصبح الأعمال التجارية والصناعة ملتزمة حقا بالاضطلاع بمبادرات خاصة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وينبغي توجيه الأسواق والأرباح بصورة فعالة للتخفيف من الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بواسطة حوافز متعلقة بالسوق.

وأدلي أيضا ببيانات متعلقة بقضايا خاصة بكل منطقة:

- في أفريقيا، تبدو الحاجة بوضوح لمساعدة وشراكات مستقرة وجيدة من أجل مكافحة الفقر، وفيرس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، وانعدام الأمن الغذائي، وقضايا أخرى ذات أولوية. وتمثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مبادرة دينامية وواعدة تتميز بأنها مبادرة للأفريقيين ذاتهم وبالالتزام السياسي والتمويل المقدم من ١٥ بلدا أطرافا في الشراكة مع بقية أنحاء العالم. ويمكن أن تُنخذ تلك الشراكة نموذجا إثمائيا لمناطق أخرى.
- وتلزم استراتيجية متكاملة لطرق الاحتياجات المحددة لجزر المحيط الهادئ التي يمكن أن تصبح مغمورة في خضم احتياجات المنطقة الآسيوية الكبرى. وينبغي بالتالي التشديد على النهج دون الإقليمية التي يتم من خلالها إشراك أصحاب المصلحة ذوي الصلة، لزيادة المشاركة من السكان الأصليين. وتمثل مسألة ضعف الأنظمة الجزرية وما يتصل بها في مجال السيطرة على المخاطر، بما في ذلك الوقاية من الكوارث الطبيعية والتخفيف من آثارها، قضايا هامة بالنسبة لجزر المحيط الهادئ وكذلك لمنطقة البحر الكاريبي والمناطق الجزرية الأخرى.
- ويكتسي احترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والشفافية، وتكافؤ الفرص، وحصول الجميع على الخدمات الاجتماعية، أهمية خاصة في تحقيق التماسك الاجتماعي في أوروبا. ويجب أن يؤيد المؤتمر المعني بالبيئة لأوروبا، المقرر عقده في كيبف في عام ٢٠٠٣، الاستراتيجيات الموضوعة لتعزيز الشراكات الإيكولوجية في مجالات مثل إدارة النفايات، وإدارة المياه، والإنتاج الأقل تلويثا، والشراكات من أجل إنشاء آليات جديدة للتمويل.
- وتهدف مبادرة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى تعزيز التنمية المستدامة، واعتماد إجراءات فعالة فيما يتعلق بنتائج مؤتمرات القمة، وزيادة استخدام الطاقة المتجددة بنسبة ١٠ في المائة بحلول ٢٠١٠. وتوجد حاليا شبكة شاملة للمؤسسات المالية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتيسير توزيع الموارد اللازمة من أجل الوفاء بالالتزامات العالمية. وقد تم بالفعل الاضطلاع بمبادرات ناجحة للتنمية المستدامة دون الإقليمية في ميداني حفظ التنوع البيولوجي وشراء "أرصدة الكربون الدائنة".
- إن المفهوم الإقليمي جديد نسبيا في غرب آسيا. ويتمثل الاهتمام ذو الأولوية في عملية التنمية المستدامة، والشرط المسبق لتحقيق تلك التنمية، في قضية السلام والأمن وتسوية الصراعات. ورغم الجهود الإيجابية، فإن انعدام السلام، وازدياد حجم الدين الخارجي، والقدرة المحدودة للمراكز الأكاديمية ومراكز البحوث، لم تنفك تعوق التقدم على الصعيد الإقليمي. بيد أنه تم اتخاذ خطوات هامة في اتجاه التعاون والتنسيق الإقليميين في مجالي تقاسم المعلومات والبيانات وإدارة المياه. ويتوقع أن تُبذل جهود كبيرة من أجل التعاون الإقليمي في المستقبل وذلك في المجالات التي تتناول بناء القدرات، وموارد المياه والتربة لأغراض الزراعة، والتلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط، وحماية الشعاب المرجانية في دول الخليج، والدراسات المقارنة للقوانين والمخططات التنظيمية الإقليمية، ونظم المعلومات والبيانات المشتركة. بما فيها وضع الخرائط بواسطة السواتل، وتدمير أسلحة الدمار الشامل.

وينبغي أن تركز المتابعة العامة لمؤتمر القمة للتنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي، في جملة أمور، على القضايا العابرة للحدود والجوانب الخارجية لتلك القضايا، والدعوة وتقاسم المعلومات على الصعيد الإقليمي، وتعزيز ورصد الاستراتيجيات المتصلة بالتنمية المستدامة الإقليمية، والدعوة، والتوعية، وبناء القدرات.
